1. أصناف المؤسسات حسب متغير الشكل القانوني

طبيعة الشكل القانوني إلى المؤسســـــــات الفردية، شركات الأشخاص وشركات الأموال.

1.1. المؤسسات الفردية

"هي تلك المؤسسة التي تمتلك وتمول وتسير من قبل شخص واحد، فهو المسؤول الوحيد عن نتائج نشاطها ربحا وخسارة، وينتشر هذا النوع من المؤسسات في معظم الاقتصاديات" ، ومن الأمثلة على المشروعات الفردية ما نشاهده اليوم من محلات: البقالة، الحلاقة، محلات بيع الملبوسات، المطاعم ومقاهي الانترنيت..الخ.

.1. 2شركات الأشخاص

"هي عبارة عن شراكة بين شخصين أو أكثر، يقومون باقتسام ما ينشأ من ربح أو خسارة، ولا تنحصر مسؤولية كل شريك عند رأسماله لسداد التزامات الشركة، وإنما تتعدى ذلك إلى أمواله الخاصة، ومن أنواعها شركات التضامن وشركات الأموال، ومن خصائص هذه الشركات: إجراءات تأسيس في الغالب بسيطة فلا وجود لإجراءات معقدة.

تكون في العادة شركات الأشخاص عبارة عن مؤسسات عائلية، والأعمال العائلية هي أعمال صغيرة مملوكة ومدارة من قبل أفراد العائلة، وهي منتشرة في مختلف القطاعات مثل الصيدليات، وتأخذ شركات الاشخاص الاشكال القانونية التالية:

1.2.1 شركات التضامن

"تمثل شركة التضامن شراكة طوعيه بين شخصين أو أكثر للقيام بمشروع يدر عائدا ماليا، وهؤلاء الاشخاص مسؤولون مسؤولية شخصية كاملة غير محدودة اتجاه مسؤوليات الشركة والتزاماتها، ويجب أن يعمل الشركاء على التوصل الى اتفاق قانوني يوضح مسبقا مقدار حصه كل منهم من رأس المال، وكيفية صنع القرارات واقتسام الارباح"

2.2.1 شركات الأموال

هي شركات لا تقوم على الاعتبارات الشخصية بين الشركاء، ولكنها على أساس تكوين رؤوس الأموال الضخمة من أعداد كبيرة من الأفراد، كما أن غياب العنصر الشخصي في تكوين الشركة يحقق وفرة

في رأس المال، وتتميز شركات الأموال بتوزيع المخاطر على عدد من المساهمين، تقتصر مسؤولية كل مساهم بالنسبة لالتزامات الشركة لدى الغير على قدر مساهمته في رأس المال، وتأخذ شركات الاموال شكل شركات مساهمة، أو شركات التوصية بالاسهم، أو شركات ذات المسؤولية المحدودة.

2ـ أصناف المؤسسات حسب متغير طبيعة النشاط

يمكن تصنيف المؤسسات وفقا لنوعية النشاط الذي تقوم به إلى:

- المؤسسات الإنتاجية؛
- المؤسسات التجارية؛
- المؤسسات الخدمية.

3ــ أصناف المؤسسات حسب متغير الحجم

تختلف المؤسسات حسب طبيعة الحجم الى مؤسسات مصغرة، صغيرة ومتوسطة، كبيرة وكبيرة جدا، سنتطرق بالتفصيل الى كل منهم.

1.3.المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة

من أهم المعايير المستخدمة في قياس حجم المؤسسة في معظم كتابات الاقتصاد والمال والأعمال ما يلي:

- ✓ عدد العاملين؛
- ✓ رأس المال المستثمر؛

"وباتباع معيار عدد العاملين في اليمن؛ فإن المشروع يعد صغيرا عندما يضم أقل من 4 عمال، ويعد متوسطا عندما يبلغ عدد العاملين فيه 10 عمال، أما في الأردن يعد المشروع صغيرا عندما يتراوح عدد العاملين فيه من 2 إلى 10 عمال، ويعد متوسطا عندما يتراوح عدد العاملين فيه بين 10 إلى 25 عاملا".[i] وفي المملكة العربية السعودية ومصر فالمؤسسات التي يعمل فيها 50 عاملا فأقل هي مشروعات صغيرة.

2.3.المؤسسات الكبيرة والكبيرة جدا

المؤسسات الكبيرة والعملاقة هي الأخرى ليس لها تعريف موحد، فما يعتبر مشروعا كبيرا في دولة تونس من ناحية حجم العمال، يعتبر متوسطا أو صغيرا في جمهورية مصر العربية، إلا أن الدواعي المنطقية تنص على أن انتهاء حدود تعريف المؤسسات المتوسطة في دولة ما هي بداية لحدود المؤسسات الكبيرة في ذات الدولة، فمثلا في الجزائر تبدأ حدود المؤسسات الكبيرة من 251 عامل وأكثر ومن 2 مليار دينار جزائري كرقم أعمال.

هناك عدة مظاهر للمؤسسات الكبيرة والكبيرة جدا؛ يتمثل أهمها في شركات المساهمة الكبرى، الشركات القابضة، والشركات المتعددة الجنسية.

4.أصناف المؤسسات حسب متغير طبيعة الملكية

تنقسم المؤسسات حسب متغيرات طبيعة الملكية الى عمومية خاضعة جلها أو معظمها للدولة، وأخرى خاصة خاضعة جلها أو معظمها لملكية الخواص.

1.4.المؤسسات العامة الحكومية

"وهي المؤسسات التي تدار بواسطة وحدات حكومية ويتم تمويلها من خلال الضرائب ورسوم الخدمات التي تطلب من المستفيدين بالخدمة لأدائها"[ii] .

المؤسسة العامة منها ما هو ذو طابع اقتصادي كالجزائرية للمياه تقيمها الدولة لتمارس نشاط اقتصادي، فتبيع سلعة أو خدمة معينة، ومنها ما هو ذو طابع سيادي اجتماعي كالمحاكم والمدارس.

2.4.المؤسسات الخاصة والمختلطة

هي مؤسسة ممولة عن طريق الخواص، معظمها يهدف لتحقيق الربح، قد تمارس نشاطا اقتصاديا وقد لا تكون، ولها الخصائص الأساسية التالية:

- ✓ يقيمها ويملكها أشخاص وليس حكومات؛ يمكن أن يكون الأشخاص أفرادا وشخصيات أهلية أو منظمات أخرى، أي شخصيات معنوية أو اعتبارية؛ كما يمكن أن تملك الحكومة اسهما فيها، إلا أن حصة الأخيرة هي أقل من 50/%؛
- ✓ لها وجود قانوني، فهي مرخصة قانونا للعمل.

5. أصناف المؤسسات حسب طبيعة توجهها

في هذا الصدد نشير أن المؤسسات على اختلاف أنواعها لا يمكن وضعها كلها في نفس الخانة من حيث طبيعة التوجه؛ فمنها ما ريادي له افاق نمو واسعة، ومنها ما هو تقليدي محدود الأفق.

1.5.مؤسسات تقليدية محدودة الافق

"يرى (راتشمان واخرون ،2001) أن المؤسسات محدودة الأفق مثل المقاهي، خدمات الصيانة وإصلاح السيارات، أعمال الحلاقة وكي الملابس، صناعة الخبز ومحلات البيتزا، تشكل80 إلى 90% من مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتصف هذه الأعمال بأنها تعمل من أجل توفير الاحتياجات الحالية والشخصية للفرد والعائلة، وهي ليست مصممة لتنمو وتأخذ شكل المؤسسات الكبيرة".

25.. مؤسسات ناشئة ريادية

غالبًا ما يتوافر لهذه المؤسسات الريادية موارد استثمارية كبيرة بحيث تكون قادرة على تقديم منتجات أو خدمات جديدة على نطاق واسع، فحسب بيتر دراكر أن المؤسسات الإبداعية في 25 سنة الأخيرة من القرن العشرين بدأت كلها صغيرة، وقامت بأعمال أنجح بكثير من الشركات العملاقة.

وتعتبر اليوم مؤسسة شركة مايكروسفت العملاقة نموذجا للرياديين لأنه أسس شركة صغيرة للمباشرة بنشاط تصميم أنظمة للحواسيب الشخصية، والذي كان عملا جديدا نتائجه غير معروفة. أيضا مشروع ماكدونالز صار على ما هو عليه لتطبيق عامل المبادرة في خلق قيمة للمنتج بالنسبة للزبون، "ومن بين المنظمين الآخرين هناك "سيرز" الذي كان يبيع الساعات بواسطة البريد خلال أوقات فراغه، وهو يعمل وكيل محطة في بلدة صغيرة و إلى آخر هذه القائمة من هؤلاء الأشخاص ."

" وفي اليابان مثلا تعزى نسبة 52% من الابتكارات إلى أصحاب المشاريع الريادية""، "ويقال أن أكثر من ربع براءات الاختراع التي سجلت في الدول المتقدمة قد سجلت من قبل مشروعات صغيرة

6. أصناف المؤسسات حسب مجالها الجغرافي

تنقسم المؤسسات حسب الحيز الجغرافي الذي تنشط فيه الى مؤسسات محلية صاحبة الأعمال المحلية، تكون عملياتها داخل حدود الدولة الوطنية، وأخرى دولية تنشط في دولتين فما أكثر.

"إن المقصود بمصطلح الأعمال الدولية أي نشاط تجاري يتعدى مداه وانتشاره الحدود الجغرافية لصانع أو تاجر الخدمة أو السلعة، وهناك تعريفات أخرى وردت في أدبيات الاعمال الدولية، إلا أنه

وكالعادة يكون من الصعب وضع تعريف عام وشامل لهذا الموضع، فمن التعريفات الحديثة لشيفا رامو (Shiva Ramu) الذي عرف الأعمال الدولية بأنها أي نشاط تجاري أو خدمي تقوم به أي منظمة أعمال عبر حدود وطنية لدولتين أو أكثر. أما الدكتور أحمد عبد الرحمان فقد عرف الأعمال الدولية بأنها "معاملات بين أفراد أو منشآت من دول مختلفة". وهناك بعض الكتابات التي تعرف الأعمال الدولية بأنها الأنشطة التي تقوم بها الشركات الكبيرة، وتمتلك وحدات تشغيلية خارج بلدانها الأصلية"

.